مقدمة

مصادرة الاراضي سياسة لا تتغير

منذ قامت اسرائيل عام ١٩٤٨، دأبت الحكومات الاسرائيلية المتوالية وعلى انتهاج سياسة مصادرة الاراضي العربية، وطرد اصحابها منها وتشتيتهم ثم تحويلهم الى لاجئين في وطنهم وفي انحاء العالم.

كنت في التاسعة من عمرى عام ١٩٥١ حينما تعرضت عشيرتي ـ عشيرة بني عقبة ـ في موقع العراقيب كغيرها من العشائر لعمليات الطرد والتهجير من اراضيهم وامكنة سكناهم في قضاء بئر السبع والنقب.

كانت سلطات الجيش قد مهدت لعمليات الطرد هذه باستخدام كافة وسائل الاستفزاز والارهاب والخداع ضد افراد العشيرة والوعود بالسماح لنا بالعودة بعد فترة ستة اشهر ريثما ينتهي الجيش من تدريباته في المنطقة.

تشتت ابناء عشيرتي من جراء هذه السياسة القمعية، سياسة الطرد ومصادرة الاراضي وفقدوا مصادر رزقهم الوحيدة، توجه بعضهم الى العمل الاسود والبناء والزراعة لدى اليهود.... وغادر كثيرون الى الاردن في محاولة للبحث عن مكان آمن يعيشون فيه وما حدث في النقب للعشائر البدوية حدث في كل القرى والمدن العربية فسياسة الطرد ومصادرة الاراضي مازالت هي السياسة الثابته التي لا تتغير في اسرائيل، بل تزداد شدة وضراوة يوما بعد يوم....

لقد جندت الحكومات الاسرائيلية جهاز الحكم العسكرى والقوانين والاوامر العسكرية لهذا الغرض...كما سنت الكنيست الاسرائيلية القوانين التي تعطي هذهالسياسة مبرراتها. " امام هذا الاضطهاد الشامل ...بقي الانسان العربي في اسرائيل وفي المناطق التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ يناضل ببسالة في سبيل التصدى لهذه السياسة حفاظا على حقوقه في ارضه ومواصلة حياته عليها ".

ان قصة "المدية" التي نعرفها اليوم هي واحدة من مئات القصص المتكررة لقرى ومواقع عربية تجرى مصادرتها ويتم طرد اصحابها والاستيلاء عليها من قبل السلطات الاسرائيلية، لتضيف في كل يوم تشريدا جديدا لعائلات عربية بعد ان حرمتهم لقمة عيشهم ومسكنهم وسلبتهم جميع حرياتهم وحقوقهم الطبيعية كمواطنيين يعيشون في بلادهم.